



Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



Measuring and Analyzing the Relationship between Economic Freedom Indicators and Foreign Direct Investment in Brazil (2000–2022) and Ways to Benefit from them in Iraq

Sardar Othman Badawey*, Mudhafar Hamad Mustafa Mala

College of Administration and Economic/Salahaddin University

Keywords:

Economic freedom indicators, foreign investment, Brazil.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 25 May. 2025
Received in revised form 11 Jul. 2025
Accepted 22 Jul. 2025
Available online 31 Mar. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Sardar Othman Badawey

College of Administration and
Economic/Salahaddin University

Abstract: This study investigates the relationship between economic freedom indicators and foreign direct investment (FDI) in Brazil, during the period 2000–2022. a developing country and a member of the BRICS group. The analysis focuses on five key indicators: government size, legal system and property rights, access to sound money, freedom to trade internationally, and regulation of credit, labor, and business. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was employed to examine the dynamic relationship between these indicators and net FDI inflows. The significance of this research lies in its focus on the role of institutional and regulatory frameworks in attracting foreign investment. The study aims to analyze how the components of economic freedom influence FDI flows into Brazil. The research hypotheses are built on the assumption of statistically significant relationships—either positive or negative—between the selected indicators and FDI, depending on the nature of each indicator. Key findings reveal that Brazil has gradually improved its level of economic freedom by 2022, transitioning toward a more market-oriented economy. Excessive government intervention was found to be a deterrent to investment, while strong property rights, sound monetary policy, and effective regulatory environments emerged as key drivers of FDI. The study also highlights that excessive trade liberalization does not always stimulate FDI and may, in some cases, have adverse effects. Among the primary recommendations is the need to reduce government size and strengthen institutional and regulatory reforms, including enhancing the legal framework and streamlining labor market procedures, in order to improve the investment climate and support sustainable economic development in Brazil.

قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي في البرازيل للمدة (2000-2022) وسبل الاستفادة منها في العراق

سردار عثمان خضر باداوهي

مظفر حمد مصطفى ملا

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين-أربيل

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل خلال المدة (2000-2022)، بعدها إحدى الدول النامية وعضوا في مجموعة BRICS، إذ تم تحليل تأثير خمسة مؤشرات رئيسية (حجم الحكومة، النظام القانوني وحماية حقوق الملكية، إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة، حرية التجارة الدولية، وتنظيم الائتمان وسوق العمل). وقد تم اعتماد على نموذج (ARDL) لقياس العلاقة الديناميكية بين هذه المؤشرات وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر. تكمن أهمية البحث من سعيه إلى توضيح دور البيئة المؤسسية والتنظيمية في جذب الاستثمارات الأجنبية، بينما يهدف إلى تحليل أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل. وارتكزت فرضيات البحث على وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين هذه المؤشرات والاستثمار الأجنبي، سواء كانت طردية أو عكسية بحسب طبيعة المؤشر. وقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات المهمة، أبرزها أن البرازيل شهدت تحسنا تدريجيا في درجة الحرية الاقتصادية حتى عام 2022، وإن تدخل الحكومة الكبير يمثل عاملا طاردا للاستثمار، في حين أن حماية حقوق الملكية والسياسات النقدية المستقرة وتنظيم بيئة الأعمال تمثل عوامل جذب قوية. كما بين البحث أن الانفتاح التجاري المفرط قد لا يكون دائما محفزا للاستثمار الأجنبي، بل قد يؤدي في بعض الحالات إلى نتائج عكسية. ومن أبرز التوصيات التي خلص إليها البحث، ضرورة تقليص حجم الحكومة وتعزيز الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية، بما في ذلك تحديث الإطار القانوني وتيسير إجراءات سوق العمل، بهدف تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة في البرازيل.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحرية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي، البرازيل.

المقدمة

تعدّ الحرية الاقتصادية من الركائز الأساسية التي تحدد مدى كفاءة وفعالية بيئة الأعمال في أي دولة، إذ توفر إطارا تحليليا شاملا لقياس قدرة الأفراد والشركات والمستثمرين على ممارسة أنشطتهم الاقتصادية بحرية، بعيدا عن القيود البيروقراطية والتدخلات الحكومية غير الضرورية. ويعتمد مؤشر الحرية الاقتصادية على مجموعة من الأبعاد المتكاملة، من أبرزها: حجم الحكومة، وجودة النظام القانوني وحماية حقوق الملكية، ودرجة انفتاح التجارة، وسهولة الوصول إلى التمويل، فضلا عن مرونة وتنظيم سوق العمل. وتُشكّل هذه المؤشرات مجتمعة أدوات حيوية لفهم مستوى الانفتاح الاقتصادي للدولة وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تُعد بدورها مصدرا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي، وتحفيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل.

وفي هذا الإطار، تكتسب البرازيل أهمية خاصة بعدها واحدة من أكبر الاقتصادات الناشئة ضمن مجموعة دول البريكس (BRICS)، إذ تمثل سوقا واعدة ذات إمكانات استثمارية كبيرة. غير أن قدرتها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بشكل مباشر بمستوى أدائها في

مؤشرات الحرية الاقتصادية. فقد شهدت البرازيل في السنوات الأخيرة تحسناً نسبياً في بعض الجوانب، مثل تعزيز استقلالية البنك المركزي، وتحسين بيئة الائتمان، وتطوير أدوات التمويل، إلى جانب ظهور بوادر إيجابية في حماية حقوق الملكية وتنظيم سوق العمل. وتُسهم هذه العوامل مجتمعة في بناء مناخ من الثقة لدى المستثمرين الأجانب، وتشجع على توجيه رؤوس الأموال إلى السوق البرازيلي.

في المقابل، ما زالت هناك تحديات قائمة تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار، مثل حجم الحكومة الكبير، والعبء الضريبي المرتفع، ووجود بعض القيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التفاوت في جودة المؤسسات القانونية والبيروقراطية. إذ قد تؤدي هذه القيود إلى تقليص جاذبية السوق البرازيلية، وإعاقة تدفق الاستثمارات الأجنبية، ما يُبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية مستمرة. تهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل خلال المدة المدروسة، مع التركيز على كيفية تأثير كل مؤشر في قرارات المستثمرين، واستكشاف الآليات التي من خلالها تسهم بيئة الحرية الاقتصادية في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن خلال هذا التحليل، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات قائمة على الأدلة حول السياسات المثلى التي يمكن أن تعزز موقع البرازيل كوجهة جاذبة للاستثمار الدولي. ولغرض وصول إلى هدف البحث والتحقق من فرضيته فقد قسم البحث على أربعة المباحث وخصصت المبحث الأول لمنهجية البحث والمبحث الثاني للإطار النظري للمؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثالث يتناول تحليل درجة الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل، بينما يتناول المبحث الرابع قياس العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل. وختمت البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من تركيزه على تحليل العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل، كأحدى الدول الأسواق الناشئة وعضو في مجموعة BRICS، وذلك بهدف الكشف عن الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية والمؤسسات في جذب الاستثمارات الخارجية.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

❖ ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل؟ ويتفرع إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما العلاقة بين مؤشر حجم الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل؟
2. ما العلاقة بين مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية والاستثمار الأجنبي المباشر؟
3. ما العلاقة بين مؤشر إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة والاستثمار الأجنبي المباشر؟
4. ما العلاقة بين مؤشر حرية التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر؟
5. ما العلاقة بين مؤشر تنظيم الائتمان والتوظيف وقطاع العمل والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1. بيان العلاقة الديناميكية الإجمالية بين مؤشرات درجة الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل.
2. تحليل العلاقة بين مؤشر حجم الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل.
3. دراسة أثر مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل.
4. تحديد تأثير مؤشر إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل.
5. تقييم العلاقة بين مؤشر حرية التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل.
6. فحص تأثير مؤشر تنظيم الائتمان والتوظيف وقطاع العمل على الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل.

فرضية البحث: استندت البحث إلى الفرضيات الآتية:

1. تفترض البحث وجود علاقة عكسية ومعنوية بين مؤشرين (حجم الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر) في دولة البرازيل.
 2. تفترض البحث وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل.
 3. تفترض البحث وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل.
 4. تفترض البحث وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر تنظيم الائتمان والتوظيف وقطاع العمل، والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل.
- منهجية البحث:** اعتمدت البحث على المنهج الاستنباطي لتقديم الجوانب النظرية، بينما اتخذت في الجانب التطبيقي المنهج التحليلي الكمي لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة، مع استخدام نموذج (ARDL Integration) للسلاسل الزمنية.

حدود البحث: تضمن البحث الحدود الآتية:

1. الحدود المكانية: تشمل مكانياً دولة البرازيل.
2. حدود الزمانية: تشمل مدة (2000-2022).

المبحث الثاني: الإطار النظري لمؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي**المباشر****1-2. الحرية الاقتصادية (Economic Freedom):****1-1-2. مفهوم الحرية الاقتصادية (Concept Of Economic Freedom):**

1. الحرية الاقتصادية: تعرف على أنها الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي الذي تنظمه الأسواق، وحرية الدخول إلى الأسواق والمنافسة فيها، مع حماية الأشخاص وممتلكاتهم من قبل الآخرين (Gwartney J. , 2008: 5).
2. الحرية الاقتصادية: ويمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن المدى الذي يمكن للفرد مواصلة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة، إذ تبنى الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي

- والتبادل التطوعي والحق في الاحتفاظ بما يملك الفرد، مع ضمان حقوق ملكية الأفراد (الاسماعيلي، البوسعيدي، سرفانتس، و ماكماهون، 2012: 10).
3. الحرية الاقتصادية: تعرف على أنها مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي دون تدخل من الحكومة، مع مراعاة عدم التعدي على حقوق الآخرين، ويضيف أن الحرية الاقتصادية هي إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الرفاه الاقتصادي، إذ تؤدي إلى زيادة الثروة والصحة والتعليم، مع ضمان الأفراد في مستقبلهم (Dkhili & Ben Dhiab, 2018: 10).
- ويمكن القول مما سبق بأن الحرية الاقتصادية:- (هي قدرة الأفراد والشركات على اتخاذ قرارات اقتصادية دون التدخل الحكومي، وتحقيق حق الأفراد في اختيار المهن، وحيازة الممتلكات، وإنشاء الأعمال، وإبرام العقود، والتجارة بحرية داخل وخارج الحدود دون أي قيود).
- 2-1-2. مؤشرات الحرية الاقتصادية: بحسب معهد فريزر فإن مؤشر الحرية الاقتصادية تقاس بخمسة مجالات وكالاتي (Allsmily, Cervantes, & McMahan, 2019: 49):
- أ. مؤشر حجم الحكومة (Size of Government index) (الإنفاق، الضرائب، المشاريع الحكومية) إذ يشير إلى مدى اعتماد البلد على العملية السياسية في تخصيص الموارد والسلع والخدمات، فعندما يزيد الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى الإنفاق الأفراد والعائلات والشركات، فإن اتخاذ القرار من قبل الحكومة يحل محل الاختيار الشخصي، ويؤدي إلى انخفاض مستوى الحرية الاقتصادية في البلد.
- وتشمل هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية وكالاتي:
- ❖ الإنفاق الحكومي (Government spending): يقاس نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - ❖ التحويلات والإعانات (Transfers and subsidies): يقاس نسبة التحويلات والإعانات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - ❖ المؤسسات الحكومية (Government institutions): يقيس مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال المؤسسات والشركات الحكومية.
 - ❖ الضرائب (Taxes): يقاس أعلى معدلات الضرائب على الدخل والأرباح.
- ولقياس مؤشر حجم الحكومة نعتمد على المعادلة الآتية:

$$GSI = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n C_i$$

إذ إن:

(n) = عدد المكونات المستخدمة في مؤشر الأداء الحكومي.

(C_i) = درجة لكل مكون، تتراوح بين (0-10)

- ب. مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية (Legal Structure and Property Rights) (Protection Index) (سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، والقضاء مستقل، ونظام قضائي محايد) إذ إن حماية الناس وممتلكاتهم التي اكتسبوها حقا هي عنصر أساسي في كل من الحرية الاقتصادية ووجود مجتمع مدني، والمكونات الرئيسية لأي نظام قانوني متسق مع الحرية الاقتصادية هي سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، والقضاء مستقل، ونظام قضائي محايد.

- وتشمل هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية وكالاتي: (Abubaker, 2023: 26):
- ❖ **حماية حقوق الملكية (Protection of intellectual property rights):** إذ يقاس مدى حماية حقوق الملكية الخاصة.
 - ❖ **استقلال القضاء (Independence of the judiciary):** يقاس مدى استقلالية النظام القضائي.
 - ❖ **نزاهة النظام القانوني (Integrity of the legal system):** يقاس مدى نزاهة وشفافية النظام القانوني.
- ولقياس مؤشر النظام القانوني وحقوق الملكية نعتمد على المعادلة الآتية:

$$LSPRI = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n C_i$$

إذ إن:

(n) = عدد المكونات ضمن مؤشر النظام القانوني وحقوق الملكية.

(C_i) = درجة لكل مكون، تتراوح بين (0-10)

- ج. **مؤشر إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة (Sound money Index)** (معدل التضخم، متوسط النمو السنوي) وهو مقياس مهم يعكس قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الموارد المالية بطرق قانونية وأمنة ضمن البيئة الاقتصادية لأي دولة، يعتمد على معدل التضخم ومتوسط النمو السنوي للاقتصاد، لتحقيق بيئة اقتصادية مستقرة توفر فرصا واسعة للأفراد والشركات للوصول إلى الأموال بطريقة قانونية. (Alexander, 2023:42)
- وتشمل هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية وكالاتي:

- ❖ **استقرار العملة (Currency stability):** يقاس مدى استقرار العملة المحلية.
 - ❖ **استخدام العملات البديلة (Use of alternative currencies):** يقاس مدى قدرة الأفراد على استخدام العملات الأجنبية.
- ولقياس مؤشر المال السليم نعتمد على المعادلة الآتية:

$$SMI = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n C_i$$

إذ إن:

(n) = عدد المكونات ضمن مؤشر المال السليم.

(c_i) = درجة لكل مكون، تتراوح بين (0-10).

- د. **مؤشر حرية التجارة الدولية (Freedom to trade internationally Index)** (نسبة الضرائب، عائد من الضرائب) إذ إن التبادل الطوعي هو إمكانية نشاط جماعي إيجابي، حيث أن كلا الشريكين يكسبون من التجارة، والسعي لتحقيق المكاسب توفر حافزا للتبادل وبناء على ذلك، فأن حرية التجارة الدولية تساهم أيضا بشكل رئيسي في مستويات معيشة الأفراد.

وتشمل هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية وكالاتي: (Allsmily, Cervantes, &

McMahon, 2019:50)

- ❖ **التعريفات الجمركية (Customs tariffs):** إذ يقاس مستوى التعريفات الجمركية على الاستيرادات.
- ❖ **الحواجز التجارية التنظيمية (Regulatory trade barriers):** يقاس مدى وجود حواجز تنظيمية تعيق التجارة الخارجية.

❖ أسعار الصرف في السوق السوداء (Black market exchange rates): يقاس مدى وجود أسعار صرف غير رسمية.

❖ القيود على حركة رأس المال والأشخاص (Restrictions on the movement of capital and persons): يقاس مدى وجود قيود على حركة رأس المال والأشخاص. ولقياس مؤشر حرية التجارة الدولية نعتمد على المعادلة الآتية:

$$FTI = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n C_i$$

إذ إن:

(n) = عدد المكونات ضمن مؤشر المال السليم.

(c_i) = درجة لكل مكون، تتراوح بين (10-0).

هـ. مؤشر تنظيم الائتمان والتوظيف وقطاع العمل (Regulation Index) (أسواق الائتمان، سوق العمل، لوائح قطاع الأعمال) أي عندما تحد التنظيمات من القدرة على دخول العالم الأسواق، وتعارض مع حرية المشاركة في التبادل الطوعي، فهي تقلل من الحرية الاقتصادية.

يتضمن هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية وكالاتي: (Allsmily, Cervantes,

& McMahan, 2019: 51)

❖ تنظيم الائتمان (Credit regulation): يقاس مدى تنظيم الحكومة لقطاع الائتمان.

❖ تنظيم العمل (Work organization): يقاس مدى تنظيم الحكومة لسوق العمل.

❖ تنظيم الأعمال (Business organization): يقاس مدى تنظيم الحكومة لقطاع الأعمال.

ولقياس مؤشر التنظيم نعتمد على المعادلة الآتية:

$$RI = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n C_i$$

إذ إن:

(n) = عدد المكونات ضمن مؤشر المال السليم.

(c_i) = درجة لكل مكون، تتراوح بين (10-0).

حساب الدرجة الكلية: لقياس درجة الكلية لمؤشرات الحرية الاقتصادية نعتمد على المعادلة الآتية:

$$) \text{ or } (EFI = \frac{1}{k} \sum_{k=1}^k S_j) (EFI = \frac{1}{k} \sum_{k=1}^k W_j \times S_j$$

إذ إن:

k = عدد المجالات الرئيسية في المؤشر.

W_j = الوزن المخصص لكل مجال رئيسي.

S_i = النتيجة لكل مجال رئيسي، وتتراوح عادة بين (10-0).

2-2. الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

1-2-2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

1. تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO): تعد منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر

"نوعاً من الاستثمار الذي يهدف إلى التأثير الإداري الطويل الأجل على الشركات الأجنبية، كما يعد

- جزءاً أساسياً من التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية إذ يشمل نقل رأس المال والتكنولوجيا بين الدول" (WORD TRADE ORGINAZATION, 2020: 24).
2. كما يعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "تدفقات رأس المال التي يساهم بها مستثمرون من بلد إلى آخر بهدف إقامة أو تطوير نشاط اقتصادي جديد أو الحصول على حصة كبيرة في الشركات القائمة، ويشمل ذلك دوراً رئيساً في الإدارة" (World Bank, 2021: 32).
3. حسب صندوق النقد الدولي (IMF) يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " تلك العلاقة طويلة الأجل التي تنشأ من حيازة مستثمر أجنبي على (10 %) أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت داخل مؤسسة معينة خارج بلده، وهذا بغية الحصول على فوائد دائمة في هذه المؤسسة وامتلاك القدرة الفعلية على اتخاذ القرار فيها" (International Monetary Fund, 2024: 3).
4. يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على أنه "عملية استثمار طويلة الأجل يقوم بها مستثمر أجنبي داخل اقتصاد بلد مضيف، بغرض الحصول على حصة مؤثرة في مؤسسة، مما يتيح له القدرة على اتخاذ القرارات الإدارية والمساهمة في تحقيق فوائد مستدامة في نقل رأس المال والتكنولوجيا بهدف تحقيق النمو الاقتصادي العالمي في بلد المضيف".
- 2-3. تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والحرية الاقتصادية تعد من الموضوعات الهامة في الاقتصاد العالمي بشكل عام، هناك ترابط وثيق بين زيادة مستويات الحرية الاقتصادية في دولة معينة وارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وكالاتي:**
1. الحكومات التي تتمتع بحرية اقتصادية عالية، مثل الحماية القوية لحقوق الملكية، وغياب البيروقراطية الحكومية، وتمتعها بالشفافية، غالباً ما تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، هذه البيئات الاقتصادية المستقرة والمشجعة تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار لأنها تقلل من المخاطر السياسية والاقتصادية (Shokhrukh, Kasimov, & Xaldarov, 2023: 45).
2. الحكومات التي تفرض قيوداً أقل على الشركات الأجنبية، سواء من خلال خفض الضرائب أو توفير بيئة قانونية شفافة، تزيد من فرص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على سبيل المثال، دولة سنغافورة.
3. هناك علاقة طردية بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في البلد، كلما زادت حرية الاقتصادية، زاد العائد على الاستثمار وزاد نمو الاقتصاد المحلي. (Ofori, Francesco, & Nathanael, 2023: 27).
4. إن الحكومات التي تفرض ضرائب أقل على الشركات الأجنبية وتقل القيود البيروقراطية وتبسط عمليات الترخيص وتسجيل الأعمال تزيد من جاذبيتها كمواقع للاستثمار. مثلاً، إيرلندا تعد نموذجاً لدولة تقدم حوافز ضريبية للشركات متعددة الجنسيات، مما جعلها وجهة رئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر (Giroud, 2023: 12).
5. إن البلدان التي تتمتع ببيئة سياسية مستقرة واقتصاد متين يمكن أن تقدم للمستثمرين بيئة أكثر أماناً لاستثماراتهم. هذا الاستقرار يتجسد في الشفافية الحكومية ووجود مؤسسات قوية تعمل على تعزيز الثقة بين المستثمرين الأجانب وحكومات الدول المضيفة التي تعاني من الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية عادة تواجه صعوبة في جذب أو الحفاظ على الاستثمار الأجنبي المباشر. مثلاً على ذلك،

فنزويلا، حيث يعاني الاقتصاد من التضخم المرتفع وعدم استقرار السياسي، غالبا ما تواجه عزوفا كبيرا من المستثمرين الأجانب (Alexander, 2023: 48).

6. إن الدول التي تتبنى سياسات التجارة الحرة غالبا ما تجذب استثمارات أكبر، حيث يستطيع المستثمرون الأجانب الاستفادة من الوصول إلى أسواق أوسع دون تكاليف إضافية أو عراقيل، مثل اتفاقية نافتا التي تم استبدالها باتفاقية (USMCA)⁽¹⁾، تزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي بين الدول الأعضاء لأنها توفر وصولا غير مقيد للأسواق وتقليل العوائق التجارية. (Abubaker, 2023:30)

7. إن الدول التي تسمح بحرية التحويلات المالية وتجعل من السهل على الشركات الأجنبية إعادة أرباحها إلى بلدانها الام أو نقل الأموال بين حسابات دولية، تكون أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الدول التي تفرض قيودا صارمة على تحركات رأس المال أو تتبنى سياسات مالية تقييدية، قد تواجه الشركات الأجنبية صعوبة في إدارة عملياتها، مما يقلل من جاذبيتها كمواقع للاستثمار الأجنبي المباشر. (Ofori, Francesco, & Nathanael, 2023:22)

المبحث الثالث: تحليل الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل للمدة (2000-2022)

يوضح هذا المبحث أهم الخصائص الأساسية للاقتصاد البرازيلي من خلال تحليل أبرز مؤشرات درجة الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في البرازيل وكالاتي:

3-1. درجة الحرية الاقتصادية في البرازيل: يمثل الجدول رقم (2-1) تطور درجة الحرية الاقتصادية للبرازيل خلال المدة (2000-2022) وكالاتي:

1. ارتفاع معدل النمو لدرجة الحرية الاقتصادية خلال المدة الأولى (2000-2008)، بنسبة (1.54%)، وهذا الارتفاع يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية في عهد الرئيس (فرناندو أنريك كارديسو - Fernando Henrique Cardoso)⁽²⁾ وكان عام (2002) عام الأخير لرئاسته لكن نفذ إصلاحات جذرية في الاقتصاد البرازيلي ومنها (Samuels, 2003: 816).

أ. خصخصة الشركات المملوكة للدولة.

ب. خفض التعريفات الجمركية.

ج. تعزيز الاتفاقيات التجارية الإقليمية والعالمية مع اصلاح النظام الضريبي.

د. تبسيط بعض القوانين الضريبية لتحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي.

2. ارتفاع طفيف في معدل النمو لدرجة الحرية الاقتصادية خلال المدة الثانية (2009-2022) بـ (0.20%)، وهذه الارتفاع الطفيف يعود إلى التغييرات السياسة الكبرى في البرازيل حيث شهدت هذه المدة إقالة (Dilma Rousseff - ديلما روسيف) نتيجة قضايا فساد واتهامات بسوء الإدارة الاقتصادية، إذ أدى ذلك إلى إنهاء حالة عدم اليقين السياسي التي طغت على الاقتصاد البرازيلي

¹ اتفاقية USMCA (اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا) هي اتفاقية تجارية تم توقيعها لتحل محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA). تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التجارة الحرة بين الدول الثلاث وتقليل الحواجز التجارية، مع تحديثات في مجالات مثل حقوق العمال، حماية الملكية الفكرية، التجارة الرقمية، والبيئة. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 يوليو 2020. للمزيد من المعلومات انظر (Hufbauer & Globerman, 2020: 15)

² فرناندو أنريك كارديسو - Fernando Henrique Cardoso، عالم اجتماع وسياسي برازيلي، شغل منصب رئيس البرازيل من (1995 - 2003). اشتهر بإصلاحاته الاقتصادية، خاصة خطة "ريل" التي نجحت في مكافحة التضخم واستقرار الاقتصاد. كما ساهم في تعزيز الخصخصة والتنمية، مما جعله شخصية بارزة وجدلية في تاريخ البرازيل. للمزيد من التفاصيل انظر: (Almeida, 2010)

لسنوات عدة وتولى (ميشيل تامر - Michel Temer) الرئاسة الدولة أدى إلى تحول في السياسات الاقتصادية نحو نهج أكثر سوقية، مع التركيز على تحسين البيئة الاستثمارية وخفض العجز الحكومي، مما بدأت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وشملت:

أ. تقليل الإنفاق الحكومي للحد من العجز المالي.

ب. تعزيز سهولة ممارسة الأعمال في هذه الدولة.

ج. زيادة حرية السوق مع محاولة إصلاح نظام التقاعد الذي كان يمثل عبئا كبيرا على الموازنة العامة.

د. شهد عام (2020) درجة الحرية الاقتصادية في برازيل انخفاضا حادا بنسبة (3.754-%) ما يشير إلى تحديات اقتصادية كبيرة خلال تلك المدة، ومنها تأثيرات جائحة (COVID-19) إذ اضطرت الحكومة إلى التدخل بشكل كبير لدعم الاقتصاد المتضرر من الإغلاق الشامل مع زيادة الإنفاق الحكومي على برامج التحفيز والمساعدات المالية المباشرة للأسر والشركات وفرض قيود على الأنشطة الاقتصادية للحد من انتشار الجائحة هذه التدخلات قللت من الحرية الاقتصادية في البرازيل.

3. ارتفاع طفيف لمعدل النمو للحرية الاقتصادية خلال مدة الدراسة (2000-2022) بنسبة (0.68%) وهذا يعكس فترات من التباطؤ والانخفاض في المؤشرات الاقتصادية، وبهذا يظهر بأن البرازيل في عام (2000) ضمن دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة، بينما في عام (2022) تطور إلى دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة.

جدول (1): تطور درجة الحرية الاقتصادية في البرازيل للمدة (2000-2022)

سنوات	درجة الحرية الاقتصادية	معدل التغير السنوي	سنوات	درجة الحرية الاقتصادية	معدل التغير السنوي
2000	5.69	-	2012	6.57	0.152
2001	5.63	-1.054	2013	6.47	-1.522
2002	6.19	9.947	2014	6.36	-1.700
2003	6.1	-1.454	2015	6.25	-1.730
2004	6.28	2.951	2016	6.54	4.640
2005	6.42	2.229	2017	6.69	2.294
2006	6.38	-0.623	2018	6.68	-0.149
2007	6.38	0.000	2019	6.66	-0.299
2008	6.4	0.313	2020	6.41	-3.754
2009	6.41	0.156	2021	6.47	0.936
2010	6.54	2.028	2022	6.56	1.391
2011	6.56	0.306			
	معدل النمو 2008-2000	1.54%			
	معدل النمو 2022-2009	0.20%			
	معدل النمو 2022-2000	0.68%			

المصدر: اعتمد الباحث في اعداد الجدول على البيانات معهد فريزر (Economic Freedom of the World: 2024 Annual Report. Copyright 2024, The Fraser Institute. All rights reserved

*تم استخراج معدل التغير السنوي وفق المعادلة: (سنة المقارنة - سنة الأساس) / سنة الأساس x 100
 ** تم استخراج معدل النمو وفق المعادلة: حاصل جمع ارقام معدل التغير السنوي / عدد سنوات.

- 3-2. الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل: يبين الجدول رقم (2) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل خلال المدة (2000-2022) ومنه نلاحظ ما يأتي:**
- 3-2-1. الاستثمار الأجنبي المباشر-الداخلة (Foreign direct investment inflow):**
1. شهد معدل النمو للاستثمارات الأجنبية الداخلة في البرازيل ارتفاعا خلال المدة الأولى (2000-2008) إذ ارتفع الاستثمارات الأجنبية الداخلة بمعدل النمو السنوي (4.52%) وهذا يعود إلى:
 - أ. خصخصة بعض الشركات الحكومية.
 - ب. تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي.
 - ج. شهدت هذه المدة استقرارا سياسيا نسبيا، خاصة مع انتخاب (لولا دا سيلفا - Lula da Silva) في عام (2003) الذي طبق سياسات داعمة للاستثمار.
 - د. ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميا مثل المعادن، النفط، والمنتجات الزراعية (فول الصويا، السكر).
 - هـ. إبرام اتفاقيات تجارية متعددة لتعزيز التجارة والاستثمار، مما ساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البرازيل.
 2. رغم التقلبات التي شهدتها المدة (2008-2022) تمكنت البرازيل من جذب الاستثمارات الأجنبية الداخلة بفضل تعافي الاقتصاد بعد الأزمات، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، مما ساعد على تحقيق معدل نمو بنسبة (7.61%) خلال هذه المدة، وهذا يعود إلى:
 - أ. انتعاش الاقتصاد العالمي وزيادة تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة، خاصة البرازيل التي كانت واحدة من الاقتصادات الرائدة ضمن مجموعة (BRICS).
 - ب. اتباع سياسات تحفيزية لزيادة الاستثمارات الأجنبية مثل التخفيض الضريبي وتسهيل الإجراءات الإدارية لجذب الاستثمارات الأجنبية.
 3. شهدت الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في البرازيل في مدة الدراسة (2000-2022) بعض التقلبات بسبب عوامل عالمية ومحلية واستمرت البرازيل في جذب الاستثمارات بسبب قوتها في القطاعات الزراعية والتعدينية والإصلاحات الاقتصادية المتلاحقة إذ وصل معدل النمو السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة (6.49%).
- 3-2-2. الاستثمار الأجنبي المباشر-الخارجة: (Foreign Direct Investment Outflow)**
1. شهد معدل النمو للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة في البرازيل ارتفاعا ملحوظا خلال المدة (2000-2008) إذ ارتفع من (4.52) مليار دولار عام (2000) إلى (24.42) مليار دولار عام (2008) وبمعدل النمو المركب يصل إلى (471.23%) ويعود ذلك إلى الاستقرار الاقتصادي النسبي بعد الأزمات الاقتصادية في التسعينيات وبداية القرن واحد والعشرين ومنها أزمة العملة (1999-2004)، فضلا عن توسع في نطاق الحرية الاقتصادية، مما سهل استثمارات خارج البرازيل وخاصة في دول الإقليمية.
 2. سجل البرازيل ارتفاعا اقل مقارنة بالمدة الأولى في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة خلال المدة الثانية (2008-2022) بمعدل النمو (41.88%) مما يعكس تراجع ملحوظا مقارنة بالازدهار الذي شهدته البرازيل في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أي تغطية الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية البرازيلية بدلا عن تدفقها نحو الخارج وهذا يعود إلى:
 - أ. تأثيرات الازمة المالية العالمية (2008)

ب. تعرض البرازيل لاضطرابات سياسية خلال المدة (2012-2018)، أبرزها فضيحة الفساد الكبرى المعروفة باسم "لافا جاتو" (Lava Jato) (3) التي طالت العديد من المسؤولين والشركات الكبرى في عملية غسل الأموال.

3. سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة في دولة البرازيل نمواً أقل في مدة الدراسة (2000-2022) بمعدل النمو السنوي (198.01%).

3-2-3. صافي الاستثمار الأجنبي المباشر: (Net Foreign Direct Investment):

1. سجلت صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضاً نسبياً إذ بلغ متوسط صافي الاستثمار في المدة الأولى من الدراسة (2000-2008) بلغ (27.93) مليار دولار أمريكي، ويعود هذا إلى زيادة نسبة الاستثمارات الخارجة عن الاستثمارات الداخلة وذلك بسبب مجموعة من العوامل منها إصلاحات الاقتصاد لـ (لولا سيلفا)، وتحفيز الاستثمارات المباشرة الخارجة ومن جانب آخر أثر عمليات غسل الأموال ورشاوي قد أثر بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها عملية (لافا جاتو) وقضية (دولي) (4) وفضيحة (مجلس النواب-Mensalão) (5).

2. شهدت المتوسط السنوي لصافي الاستثمارات الأجنبية في البرازيل ارتفاعاً ملحوظاً في المدة الثانية (2009-2022) حيث ارتفع إلى (50.57) مليار دولار وهذا الارتفاع يعود إلى تعافي الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية والطلب العالمي القوي على السلع الأساسية البرازيلية، مثل الصويا والحديد الخام، مما جذب الاستثمارات في قطاعات التعدين والزراعة.

3. يشير المتوسط السنوي لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل في مدة الدراسة (2000-2022) إلى تطور إيجابي رغم بعض التقلبات بسبب عوامل عالمية ومحلية، كاستضافة البرازيل لأحداث عالمية مثل كأس العالم والألعاب الأولمبية، ما دفع للاستثمارات في البنية التحتية، حيث بلغ (41.71) مليار دولار ويعكس تعافي الاقتصاد البرازيلي تدريجياً واستفادة البلاد من التحول العالمي نحو الأسواق الناشئة.

جدول (2): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل للمدة (2000-2022)

(مليار دولار أمريكي)					
سنوات	الاستثمار الأجنبي الداخلة	معدل التغير السنوي	الاستثمار الأجنبي الخارجة	معدل التغير السنوي	صافي الاستثمار الأجنبي
2000	60.55	-	4.52	-	56.03
2001	51.42	-15.09	-3.20	-170.77	54.61
2002	40.79	-20.66	6.03	-288.41	34.77

³ لافا جاتو (Lava Jato) أو "عملية غسل السيارات" هي واحدة من أكبر فضائح الفساد في تاريخ البرازيل وأمريكا اللاتينية، وقد بدأت في عام (2014) الاسم مشتق من محطات لغسيل السيارات التي كانت تُستخدم كواجهة لغسل الأموال غير المشروع

⁴ في عام (2008)، تم الكشف عن أن شركة "دولي" للمشروبات الغازية كانت متورطة في مخطط لغسل الأموال والتهرب الضريبي. استخدمت الشركة فواتير مزيفة وشركات وهمية لنقل الأموال بطرق غير قانونية. لمزيد من المعلومات انظر: (روبرتو، 2010:123)

⁵ في عام 2005، تم الكشف عن مخطط دفع رشاوي شهرية (Mensalão) لأعضاء في الكونغرس البرازيلي مقابل دعمهم لمشاريع الحكومة. تم استخدام شركات وهمية وحسابات مصرفية سرية لغسل الأموال المستخدمة في هذه الرشاوي. للمزيد من التفاصيل انظر

: (كارفاليو، 2007: 28)

(مليار دولار امريكي)					
سنوات	الاستثمار الأجنبي الداخلة	معدل التغير السنوي	الاستثمار الأجنبي الخارجة	معدل التغير السنوي	صافي الاستثمار الأجنبي
2003	24.05	-41.05	0.51	-91.47	23.53
2004	37.13	54.43	19.46	3687.12	17.67
2005	24.67	-33.57	4.47	-77.05	20.20
2006	26.46	7.25	36.99	728.10	-10.53
2007	50.60	91.28	18.43	-50.18	32.18
2008	47.37	-6.39	24.42	32.53	22.95
2009	32.16	-32.10	-4.32	-117.71	36.49
2010	66.05	105.36	20.64	-577.13	45.42
2011	70.66	6.98	10.88	-47.30	59.79
2012	69.81	-1.21	1.53	-85.98	68.28
2013	56.83	-18.59	11.76	671.10	45.07
2014	64.36	13.26	15.68	33.30	48.69
2015	62.62	-2.71	3.13	-80.01	59.48
2016	73.08	16.70	14.26	355.13	58.81
2017	60.01	-17.88	18.27	28.06	41.75
2018	74.22	23.67	1.90	-89.61	72.32
2019	64.99	-12.43	22.17	1067.48	42.83
2020	47.81	-26.45	-4.13	-118.65	51.94
2021	52.80	10.45	17.92	-533.53	34.88
2022	74.71	41.50	32.46	81.10	42.26
معدل النمو 2008-2000	4.52	%	%471.23	متوسط المدة 2008-2000	27.93
معدل النمو 2022-2009	7.61	%	%41.88	متوسط المدة 2022-2009	50.57
معدل النمو 2022-2000	6.49	%	%198.01	متوسط المدة 2022-2000	41.71

المصدر: اعتمد الباحث في اعداد الجدول على البيانات البنك الدولي

<https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country>

المبحث الرابع: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي

الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل للمدة (2022-2000)

1-4. توصيف المتغيرات البحث:

الرموز	المتغيرات
Y	صافي الاستثمار الاجنبي المباشر
X1	مؤشر حجم الحكومة
X2	مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية

الرموز	المتغيرات
X3	مؤشر إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة
X4	مؤشر حرية التجارة الدولية
X5	مؤشر تنظيم الائتمان والتوظيف وقطاع العمل

4-2. اختبارات الاستقرار: يبين الجدول رقم (3) نتائج اختبارات الاستقرار الزمنية للمتغيرات البحثية، التي تتضمن: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (Y)، حجم الحكومة (X1)، النظام القانوني وحقوق الملكية (X2)، السياسة النقدية السليمة (X3)، حرية التجارة الدولية (X4)، وتنظيم الائتمان (X5)، وذلك باستخدام اختباري ديكي-فولر الموسع (ADF) وفيليبس-بيرون (PP)، وتشير النتائج إلى أن بعض المتغيرات مثل النظام القانوني وحقوق الملكية (X2) وتنظيم الائتمان (X5) أظهرت استقراراً عند المستوى تحت بعض أشكال الاختبار، لا سيما عند تضمين الاتجاه، في حين أن باقي المتغيرات، وعلى رأسها صافي الاستثمار الأجنبي (Y)، والسياسة النقدية (X3)، وحرية التجارة الدولية (X4)، لم تكن مستقرة عند المستوى في جميع الأشكال. أما حجم الحكومة (X1) فقد أظهر استقراراً جزئياً فقط عند مستوى 10% في بعض الحالات. وعليه، ولضمان توافر شرط الاستقرار، تم تحويل جميع المتغيرات إلى الفرق الأول، كما هو موضح في الجدول.

جدول (3): اختبارات الاستقرار حسب طريقة فيليبس بيرون PP وديكي فولر المطور ADF لمتغيرات البحث

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
At Level							
		Y	X1	X2	X3	X4	X5
With Constant	t-Statistic	-2.5323	-2.9841	-2.6944	-2.3173	-2.855	-2.6315
	Prob.	0.1218	0.0521	0.0909	0.1756	0.0671	0.102
		no	*	*	no	*	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9667	-2.7633	-3.505	-1.9701	-3.2454	-3.7215
	Prob.	0.1628	0.2237	0.0636	0.5847	0.1016	0.0422
		no	no	*	no	no	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9759	0.502	0.5038	0.7873	0.5718	0.0453
	Prob.	0.2842	0.8158	0.8163	0.8759	0.832	0.6867
		no	no	No	no	no	no
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
At Level							
		Y	X1	X2	X3	X4	X5
With Constant	t-Statistic	-1.5797	-3.1165	-0.3177	-2.2964	-2.8132	-2.5718
	Prob.	0.4749	0.04	0.9059	0.1816	0.0727	0.1136
		no	**	No	no	*	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0027	-2.97	-5.0312	-2.0036	-3.3616	-3.7223
	Prob.	0.1535	0.1619	0.0032	0.5674	0.0839	0.0421
		no	no	***	no	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8549	0.1314	0.3974	0.7873	0.4489	-0.0137
	Prob.	0.3336	0.714	0.7893	0.8759	0.8029	0.6673
		no	no	No	no	no	no

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مستخرجات برامج (EViews 12).

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، وفقا لنتائج اختباري (ADF) و (PP)، مما يشير إلى تكاملها من الدرجة الأولى، ومن ثم إمكانية تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) واختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test) لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول (4): اختبارات الاستقرار للفرق الأول لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
At First Difference							
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)
With Constant	t-Statistic	-7.3376	-5.4139	-3.7785	-4.3532	-3.2142	-6.8468
	Prob.	.00000	0.0003	0.0102	0.0029	0.0334	0.0000
		***	***	**	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.1844	-5.9949	-4.8242	-4.7797	-2.4121	-6.9202
	Prob.	0.0000	0.0004	0.0049	0.0053	0.3633	0.0001
		***	***	***	***	no	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.5101	-5.5166	-3.8013	-4.244	-3.2929	-6.6401
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0006	0.0002	0.0022	0.0000
		***	***	***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
At First Difference							
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)
With Constant	t-Statistic	-7.3947	-5.232	-3.7638	-4.3532	-3.4172	-6.1311
	Prob.	0.0000	0.0004	0.0105	0.0029	0.0234	0.0001
		***	***	**	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.2435	-5.3203	-4.8357	-4.7782	-3.7818	-6.1559
	Prob.	0.0000	0.0018	0.0048	0.0053	0.0411	0.0003
		***	***	***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.5649	-5.3192	-3.7967	-4.2569	-3.5319	-6.2214
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0006	0.0002	0.0013	0.0000
		***	***	***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برامج (EViews 12).

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

3-4 تحليل العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية (Xs) صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) 1. نتائج التقدير (ARDL): يوضح الجدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، والذي تم اختياره نظرا لملاءمته لطبيعة بيانات البحث، ولتحقيق الكفاءة من الناحيتين الإحصائية والقياسية، وقد تم تحديد عدد فترات الإبطاء الأمثل باستخدام معيار أكايك (AIC)، لضمان أفضل مواصفات للنموذج، وقد تم تحديد عدد تخلفات فروق المتغيرات المدخلة في النموذج تلقائيا من قبل البرنامج الإحصائي المستخدم، وبلغ (2,2,2,2,2,1) لكل من المتغيرات على التوالي (Y,X5.....X1).

جدول (5): تقدير (ARDL)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
(2, 2, 2, 2, 2, 1) Selected Model: ARDL				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y (-1)	1.844016	0.053533	34.44655	0.0000
Y (-2)	-0.95422	0.048412	-19.7103	0.0000
X1	-12.782	5.007234	-2.55271	0.0128
X1(-1)	22.1491	8.603924	2.574302	0.0121
X1(-2)	-12.2325	4.84343	-2.52559	0.0138
X2	57.04292	15.8475	3.599491	0.0006
X2(-1)	-111.473	29.38272	-3.79382	0.0003
X2(-2)	67.88765	15.42853	4.400139	0.0000
X3	17.7593	5.620585	3.15969	0.0023
X3(-1)	-29.0698	10.04754	-2.89323	0.005
X3(-2)	14.02601	5.516606	2.542507	0.0132
X4	-109.444	10.30915	-10.6162	0.0000
X4(-1)	203.5457	20.65166	9.856138	0.0000
X4(-2)	-107.37	12.14263	-8.84243	0.0000
X5	-0.83552	3.791221	-0.22038	0.8262
X5(-1)	8.259376	4.192415	1.970076	0.0527
C	-5.65059	13.50763	-0.41833	0.677
TREND	-0.11024	0.04055	-2.71854	0.0082
R-squared	0.988701	Mean dependent var		41.40689
Adjusted R-squared	0.986033	S.D. dependent var		19.09872
S.E. of regression	2.257148	Akaike info criterion		4.642938
Sum squared resid	366.8196	Schwarz criterion		5.142899
Log likelihood	-190.932	Hannan-Quinn criter.		4.844552
F-statistic	370.5908			
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مستخرجات برامج (EViews 12).

2. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test): تم إجراء اختبار الحدود (F-Bounds Test) ضمن إطار منهجية (ARDL) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل (Y)، ومؤشرات الحرية الاقتصادية الخمسة الصادرة عن مؤسسة

فريزر (X1.....X5) وقد أظهرت النتائج، كما في الجدول رقم (6)، أن قيمة (F*) المحسوبة بلغت (14.89545)، تجاوزت القيم الجدولية الحرجة للحد الأعلى (I(1)) عند جميع مستويات الدلالة، إذ بلغت القيمة الحرجة عند مستوى (5%) نحو (4.25). وبناء عليه، ترفض فرضية العدم التي تنفي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. أي أن التغيرات في مؤشرات الحرية الاقتصادية تؤثر على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، وتنسجم هذه النتيجة مع الفرضيات النظرية للبحث. وكما هو مبين في الجدول.

جدول (6): نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	14.89545	10%	2.75	3.79
K	5	5%	3.12	4.25
		2.50%	3.49	4.67
		1%	3.93	5.23

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برامج (EViews 12).

3. تحليل الاستجابة القصيرة الأجل والطويلة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ: يظهر الجدول رقم (3-7) النموذج تحليل تأثير مؤشرات الحرية الاقتصادية على صافي الاستثمار الأجنبي (Y) في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وإن معلمة تصحيح الخطأ مساوية لـ (0.110207) ومعنوية (0.0000) مما يشير إلى استجابة وتصحيح الاختلال في التوازن في أجل القصير والتي تتم خلال تسعة أشهر تقريبا (0.110207/1 = 9.07) وكالاتي:

أ. وجد أن حجم الحكومة (X1) يؤثر سلبا وبشكل معنوي على صافي الاستثمار الأجنبي (-12.78)، وقيمة احتمالية (0.0128) في الأجل القصير، ما يشير إلى أن زيادة حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد يؤدي إلى تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية، أما في الأجل الطويل، يظل التأثير سلبيا ولكن أقل دلالة إحصائية (-26.00)، وقيمة احتمالية (0.0961)، مما قد يعكس أن تأثير حجم الحكومة على الاستثمار الأجنبي يتراجع نسبيا مع الزمن، لكنه لا يزال يعد سلبيا.

ب. إن التأثير لنظام القانوني وحقوق الملكية (X2) إيجابيا ومعنويا على الاستثمار الأجنبي في الأجلين القصير والطويل (57.04 و 122.11) على التوالي، مع قيم احتمالية (p < 0.01)، ما يدل على أن تحسين الإطار القانوني وحماية حقوق الملكية يعزز ثقة المستثمرين الأجانب ويدفعهم نحو زيادة استثماراتهم.

ج. تظهر النتائج أن السياسة النقدية السليمة X3 تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على الاستثمار الأجنبي في كل من الأجل القصير (17.76)، مع قيمة احتمالية (0.0023) والأجل الطويل (24.64) وقيمة احتمالية (0.0412) وهذا يشير إلى أن استقرار الأسعار والتحكم بالتضخم عوامل جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

د. أظهرت النتائج أن حرية التجارة لها تأثير سلبي ومعنوي قوي على الاستثمار الأجنبي في الأجلين القصير والطويل (-109.44) و(-120.40)، مع قيمة احتمالية (0.0001)، لأن الانفتاح التجاري

تؤدي إلى زيادة المنافسة المحلية مما قد يثني بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية، أو أن التحرر التجاري يعمل كبديل للاستثمارات الأجنبية.

هـ. تشير نتائج النموذج إلى أن أثر تنظيم الائتمان والعمل والأعمال (X5) على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير كان سالبا وغير معنوي إحصائيا، حيث بلغ معامل العلاقة (-0.8355) مع قيمة احتمالية مرتفعة (0.8262)، وهذا يشير إلى أن التغيرات قصيرة الأجل في تنظيم بيئة الأعمال لا تؤثر بشكل فوري أو مباشر على قرارات المستثمرين الأجانب. وغالبا ما يتطلب تقييم المستثمرين لهذه التغيرات وقتا أطول، خاصة أن القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي عادة ما تبني على اعتبارات طويلة الأمد تشمل الاستقرار المؤسسي والتشريعي. ولذلك، فإن التحسينات في هذا المجال قد لا تترجم إلى تدفقات استثمارية فورية، بل تتطلب فترة من التراكم والثقة قبل أن تنعكس إيجابا على قرارات الاستثمار، أما في الأجل الطويل أن لمؤشر تنظيم الائتمان والعمل والأعمال تأثيرا إيجابيا ومعنويا على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معامل العلاقة (67.3630) عند مستوى معنوية عالي جدا ($p = 0.0003$) ويشير هذا إلى أن تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات التنظيمية، وتيسير الحصول على الائتمان، وتطوير قوانين العمل بما يعزز المرونة، يسهم بشكل ملحوظ في جذب الاستثمارات الأجنبية على المدى البعيد، هذا يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية التي ترى أن البيئة التنظيمية الداعمة والمحفزة للنشاط الاقتصادي تخلق مناخا استثماريا جذابا، إذ أن خفض القيود البيروقراطية، وتيسير عمليات الدخول والخروج من السوق، وتحسين نظام الائتمان، كلها عوامل تقلل من تكاليف ممارسة الأعمال وتزيد من ثقة المستثمرين.

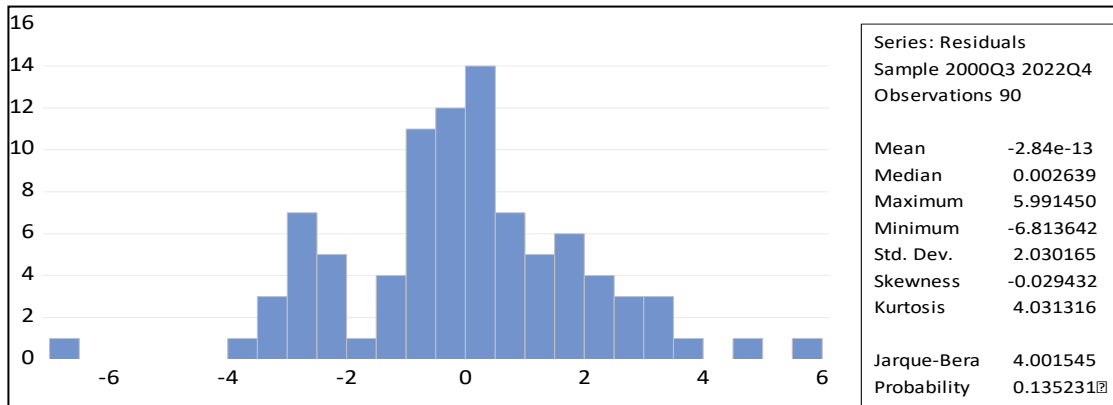
و. إن معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) مرتفعان جدا في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمتهما على التوالي (0.9887) و(0.9860)، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع (صافي الاستثمار الأجنبي المباشر). كما أن الفارق البسيط بين (R^2 و $Adjusted R^2$) يشير إلى أن المتغيرات المدرجة في النموذج مهمة، ولم تتم إضافة متغيرات غير ذات دلالة، وهو ما يعد مؤشرا على جودة تقدير النموذج وملاءمته من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

جدول (7): نتائج علاقة التوازن في قصيرة الأجل وطويلة الأجل

نتائج تقدير معاملات المقدر لنموذج ARDL					
Dependent Variable	Independent Variables	Short run		Long run	
		Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
صافي الاستثمار الأجنبي Y	X1 حجم الحكومة	12.78199-	0.0128	26.00024-	0.0961
	X2 النظام القانوني وحقوق الملكية	57.04292	0.0006	122.1144	0.0013
	X3 السياسة النقدية السليمة	17.7593	0.0023	24.64001	0.0412
	X4 حرية التجارة الدولية	109.4438-	0.0000	120.3961-	0.0001
	X5 تنظيم الائتمان والعمل والأعمال	0.835515-	0.8262	67.36302	0.0003
Coin Eq(-1)		0.110207-	0.0000		
R-squared	Adjust R-squared	S.E. of regression	Akaike info criterion	Durbin - Watson	Sum squared resid
0.988701	0.986033	2.257148	4.64294	1.296391	366.8196
$X5*67.3630+ EC = Y - (-26.0002*X1 + 122.1144*X2 + 24.6400*X3 -120.3961*X4$					

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برامج (EViews 12).

4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يظهر الشكل رقم (1) تشير نتائج التوزيع الطبيعي Jarpur-Bera إلى أن قيمة هذا الاختبار بلغت (4.00) وقيمة الاحتمال المقابلة بلغت (0.135231) وهي أكبر من (5%)، أي أننا نقبل فرضية العدم القائل بالبواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ونرفض الفرضية البديلة.



شكل (1): اختبار التوزيع الطبيعي

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برامج (EViews 12).

5. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: الجدول رقم (8) تشير نتائج اختبار Breusch-Godfrey إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج عند الإبطاء حتى الدرجة الثانية، إذ بلغت قيمة ($F = 0.7744$) وقيمة للـ ($\text{Chi-Square} = 0.7157$)، وكلاهما أكبر من المستوى المعنوي (5%) بالتالي، نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي، مما يعني أن أخطاء النموذج مستقلة زمنياً ولا تحتوي على نمط دوري أو تكرار زمني يمكن أن يخل بصحة التقديرات، وتعد هذه النتيجة مؤشراً إضافياً على جودة النموذج المقدر وصحة فروضه الإحصائية، إذ إن غياب الارتباط الذاتي يعزز من موثوقية القيم الاحتمالية للمتغيرات التفسيرية ويقلل من خطر التحيز في التقديرات.

جدول (8): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام Breusch

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	0.256616	Prob. F(2,67)	0.7744	0.256616
Obs*R-squared	0.668971	Prob. Chi-Square(2)	0.7157	0.668971

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برامج (EViews 12).

6. اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ): تشير نتائج الجدول رقم (9-3) اختبار ARCH إلى عدم وجود مشكلة تباين في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة ($\text{Prob. F}(1,85) = 0.8301$)، وقيمة ($\text{Prob. Chi-Square}(1) = 0.8277$)، وهي أعلى من المستوى المعنوي (5%)، وهذا يعني أننا نقبل الفرضية الصفرية للاختبار، والتي تنص على ثبات التباين عدم وجود ($\text{Heteroskedasticity}$) في الأخطاء. ومن ثم، فإن نموذج ARDL المقدر لا يعاني من مشكلة تباين التباين، مما يدعم صلاحية النموذج ويعزز من موثوقية التقديرات الإحصائية المستخلصة منه.

جدول (9): نتائج اختبار ثبات التباين باستخدام ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.046299	Prob. F(1,85)	0.8301
Obs*R-squared	0.047363	Prob. Chi-Square(1)	0.8277

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برامج (EViews 12).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. **الاستنتاجات:** توصل البحث إلى مجموعة الاستنتاجات الآتية:

1. أظهرت نتائج البحث أن البرازيل انتقلت من كونها دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة في بداية الألفية إلى حالة "حرية اقتصادية شبه كاملة" بحلول عام (2022)، وهو ما يشير إلى تحول تدريجي في السياسات العامة نحو نهج اقتصاد المفتوح.
 2. أثبتت البحث بأن مؤشر حجم الحكومة (X1) يؤثر سلباً وبشكل معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير والطويل، ما يدل على أن تدخل الدولة الكبير في الاقتصاد – من خلال الإنفاق أو البيروقراطية – يعد من العوامل الطارئة للاستثمارات الأجنبية.
 3. أثبتت البحث بأن مؤشر النظام القانوني وحقوق الملكية (X2) من أبرز العوامل الإيجابية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجلين القصير والطويل، إذ أظهر تأثيراً قوياً ومعنوياً. ويعكس ذلك أهمية الإصلاحات المؤسسية وحماية الحقوق القانونية في خلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة لرأس المال الأجنبي.
 4. أثبتت نتائج البحث أن مؤشر السياسة النقدية السليمة (X3) تأثير إيجابي واضح على صافي الاستثمار الأجنبي في الأجلين القصير والطويل، ما يشير إلى أن الحفاظ على استقرار الأسعار والانضباط النقدي يعززان ثقة المستثمرين ويقلان من المخاطر الاقتصادية الكلية.
 5. أثبتت نتائج البحث أن مؤشر حرية التجارة الدولية (X4) أثراً سلبياً ومعنوياً قوياً في الأجلين القصير والطويل، ما يعكس أن انفتاح الأسواق قد يؤدي إلى تراجع حوافز بعض أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة تلك المعتمدة على الحماية التجارية أو النفاذ التفضيلي للسوق المحلي، إذ قد تتحول الشركات إلى التصدير بدلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعد الاستثمار بدل للتجارة الخارجية.
 6. أثبتت نتائج البحث أن تنظيم الائتمان والعمل والأعمال (X5) فقد كان تأثيره إيجابياً ومعنوياً بقوة في الأجل الطويل. ما يدل على أن الإصلاحات الهيكلية في البيئة التنظيمية تحتاج إلى وقت لتترجم إلى قرارات استثمارية، لكنها تلعب دوراً أساسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المستدامة على المدى البعيد.
- ثانياً. التوصيات:** في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول إليها، يمكن أن نوصي بالنقاط الآتية:
1. يوصى بتقليل الإنفاق الحكومي عن طريق تقليص حجم الجهاز البيروقراطي، بما يخفف من الأعباء التنظيمية ويحسن كفاءة السوق، مما يرفع جاذبية البيئة الاستثمارية في البرازيل.
 2. ينبغي تعميق الإصلاحات المؤسسية التي تضمن الشفافية وسرعة البت في القضايا الاقتصادية، مع توفير حماية فعالة للممتلكات، ما يعزز الثقة لدى المستثمرين الأجانب ويشجع على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل.
 3. يوصى بالحفاظ على إطار سياسة نقدية يستهدف استقرار الأسعار من خلال استقلالية البنك المركزي البرازيلي، مما يساعد على تقليل تقلبات السوق وزيادة قابلية التنبؤ بالعوائد الاستثمارية في البرازيل.
 4. ينبغي التوازن بين تحرير التجارة وحماية بعض الصناعات الناشئة، عبر وضع سياسات انتقائية تعزز الاستثمار الإنتاجي المحلي وتمنع خروج رأس المال من القطاعات الحيوية تحت ضغط المنافسة الخارجية في البرازيل.
 5. يوصى بمواصلة الجهود لتحديث الإطار التنظيمي المتعلق بسوق العمل، وتحسين كفاءة أنظمة التراخيص، مما يحفز على تدفق الاستثمارات طويلة الأجل ويقلل من تكاليف ممارسة الأعمال في البرازيل.

6. يقع على عاتق وزارة العدل العراقية العمل على تطوير النظام القضائي المتخصص في القضايا التجارية في الاقتصاد العراق، وضمان فعالية تنفيذ العقود، وتسجيل الملكيات بطرق شفافة، مما يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقليل المخاطر القانونية.
7. يقع على عاتق البنك المركزي العراقي العمل على تبني سياسات نقدية متزنة تهدف إلى خفض معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف، لما لذلك من دور في رفع ثقة المستثمرين وتقليل تقلبات البيئة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي.
8. يقع على عاتق وزارة المالية العراقية إعادة هيكلة بيئة الأعمال من خلال تقليل الروتين الإداري، وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات، وتحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، وهو ما يعزز مناخ الاستثمار على المدى الطويل.
9. يقع على عاتق وزارتي التجارة والصناعة العراقية العمل على تحقيق توازن بين الانفتاح التجاري وتشجيع الاستثمار الصناعي المحلي، من خلال تقديم حوافز مدروسة للصناعات المستهدفة وتقليل الاعتماد على الاستيراد في القطاعات التي يمكن تطويرها داخلياً.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الاسماعيل، س. ب. ن.، البوسعيدي، ع.، سرفانتس، م. وماكماهون، ف.، 2012. الحرية الاقتصادية في عالم العربي/ التقرير السنوي لعام 2012، القاهرة، مصر: مسسة فريديش ناومان / مؤسسة البحوث الدولية / معهد فريزر.
2. روبرتو، ف.، 2010. التهرب الضريبي وغسيل الأموال في صناعة المشروبات: دراسة حالة شركة دوللي. مجلة المحاسبة والشفافية.
3. كارفاليو، أ.، 2007. الفساد السياسي وغسيل الأموال: تحليل لفضيحة Mensalão في البرازيل. مجلة العلوم السياسية البرازيلية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Alexander, C. H., 2023. Economic freedom of the world: 2023 annual report, s.l.: The Fraser Institute.
2. Abubaker, M., 2023. Economic freedom of the world: 2023 annual report, s.l.: The Fraser Institute.
3. Allsmily, S. B. N., Cervantes, M. & McMahon, F., 2019. Economic Freedom of the Arab World, s.l.: Fraser Institute.
4. Almeida, M. P., 2010. Reformas neoliberais no Brasil: a privatização nos governos Fernando Collor e Fernando Henrique Cardoso.
5. WTO., 2020. WORD TRADE ORGINAZATION. [Online] Available at: https://www.wto.org/english/news_e/news20_e/fdi_investment_tech. [Accessed 26 9 2024].
6. World Bank., 2021. Foreign direct investment: Definitions and trends. Available at: <https://databank.worldbank.org/source/foreign-direct-investment>

7. Dkhili, H. & Ben Dhiab, L., 2018. The Relationship between Economic Freedom and FDI versus Economic Growth: Evidence from the GCC Countries. Risk and Financial Manigment, Northern Border University, pp. 1-17.
8. Giroud, A., 2023. Giroud, Axèle. "World Investment Report 2023: Investing in sustainable energy for all, Geneva and New York: United Nations Conference on Trade and Development.
9. Gwartney, J., 2008. Economic Freedom of the world 2008 annual report, s.l.: The Fraser Institute.
10. International Monetary Fund, 2024. EXTERNAL SECTOR REPORT- annual report, Washington, D.C: International Monetary Fund.
11. Econometrics and International Development Vol. 14-2 , pp. 2-14.
12. Ofori, I. K., Francesco, F. & Nathanael, O., 2023. Towards sustainability: The relationship between foreign direct investment, economic freedom and inclusive green growth. Journal of Cleaner Production.
13. Samuels, D., 2003. The economic policy of macroeconomic reform in Brazil, 1995–2002. Dados, 46(4), pp.805–835. doi:10.1590/S0011-52582003000400006.
14. Shokhrukh, O., Kasimov, I. & Xaldarov , Z., 2023. The Role of Economic Freedom in the Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth. Journal of Economic Integration, pp. 322-334.